وزير العدل يشرك قضاة العاصمة في مسلسل الإصلاح

دعا وكلاء الملك ورؤساء المحاكم إلى المساهمة في "قضاء القرب" وتخليق المهنة ومحاربة الفساد

دعا عبد الواحد الراضي، وزير العدل، المسؤولين بالدائرة القضائية للرباط وسلا وتمارة، إلى المساهمة في سلسلة الإصلاحات، التي تتبناها الوزارة في الجهاز، والتي لخصها في ثلاثة محاور أساسية، هي (التخليق والاستقلالية ومحاربة الفساد).

واعتبر الراضي، في لقاء جمعه بالمسؤولين القضائيين بالمحاكم الابتدائية والاستئنافية بالجهة، أول أمس (الأربعاء) بمقر محكمة الاستئناف بحي الرياض بالرباط، أن إصلاح الجسم القضائي، أمانة في عنقهم.

وقال الراضي في كلمته إلى الوكلاء العامين ورؤساء المحاكم، إن تحقيق مبدأ «قضاء القرب» و«الأمن القضائي»، من الأهداف الرئيسية لوزارة العدل، مشيرا إلى أن معاني قضاء القرب تتمثل في «أن يحس القاضي بمشاعر وخلجات المواطن، وأن يكون باب مكتبه مفتوحا دائما في وجه المتقاضين، كما يجب أن يكون متميزا بسعة الخاطر، وحسن الإنصات إلى هموم ومشاكل المواطنين».

واعتبر وزير العدل أن المسؤول القضائي «مسؤول عن سياسة الدولة القضائية، لأن الجهاز الوحيد، الكفيل بحماية هذه السياسة، ولتنميتها، هو القضاء»، مشيرا إلى أنه ضامن الحريات والحقوق والواجبات.

وأكد المسؤول الحكومي أن لا وجود لمهنة أخرى، يمكن أن تساهم بهذا الثقل وهذه الكيفية في إصلاح البلاد، مشيرا إلى أن جلالة الملك «يلح كثيرا في خطبه ورسائله، على مطلب استقلالية القضاء».

وأوضح الراضي أن مصالح وزارته، تحاول ضمان استقلالية القاضي، وتعمل على تمكينه من كل الوسائل والضمانات، لكي يطبق القانون بحذافيره، معتبرا، في المقابل، أن القاضي لا يجب أن يخضع إلا لضميره وللنصوص القانونية».

ودعا وزير العدل، المسؤولين القضائيين بالبلاد، إلى «الوعي بجسامة المسؤولية» الملقاة على عاتقهم، والمتمثلة في تخليق المهنة، معرجا على ما أسماها «مشاكل تتحدث عنها الصحف» و«العادي والبادي»، مشكل، يقول الراضي، «يمس بسمعة القضاء»، في إشارة إلى وجود بعض المنتمين إلى المهنة عن طريق الخطأ، المتورطين في جرائم ارتشاء، وجدد نداءه إلى المسؤولين القضائيين بالسهر على «تخليق المهنة».

وقال الراضي إن وزارته «تولي أهمية كبرى إلى محاربة الفساد بكل أنواعه، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتخليق والاستقلالية»، معتبرا أنها قضايا الساعة، وملفات أساسية مطروحة على طاولة المسؤولين القضائيين.

ولفت الراضي الانتباه إلى أن المسؤولين القضائيين «إذا لم يكونوا منخرطين ومؤمنين بهذا الواجب الوطني، لن يتحقق أي شيء»، كما اعتبر، على سبيل المثال، أنه «إذا توفر لنا مائتا وكيل عام ورئيس محكمة، يتميزون بالنزاهة والاستقامة والاستقلالية، سنتمكن جميعا من النهوض بالبلاد»، لكنه عاد ليؤكد أنه «مقتنع بأن في المغرب أكثر من ألفي قاض نزيه»، مشيرا إلى أن المملكة «كانت تتوفر دائما على نخبة، من القضاة، في شرفهم وتكوينهم ومهنيتهم».

وكشف وزير العدل أن إرادة جلالة الملك «لا تخفى على أحد، خصوصا أنه وضع مطلب إصلاح القضاء على الأولويات الإصلاح».

عبد الواحد الراضي

وأوضح الوزير أن الحكومة مصممة، من جانبها، على توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لضمان ظروف الإصلاح، وتجنيد كل طاقاتها.

وفي سياق ذي صلة، أعلن الوزير عن ارتفاع ميزانية التسيير، المخصصة للمحاكم، إلى 38 في المائة، والتجهيز ب 18 في المائة، كما أن المناصب المالية، للقضاة والموظفين، حددت في 1000 منصب برسم سنة 2009، عوض 120 منصبا ماليا للسنة الماضية، معتبرا أن حجم مناصب هذه السنة وحدها، يعادل عدد المناصب التي كانت تحصل عليها الوزارة في سبع سنوات، وأكد أن ذلك يعكس الإرادة الحقيقية للإصلاح، معتبرا أن الوعي بضرورة إصلاح القضاء لم يصل في يوم من الأيام إلى هذا المستوى.

وكشف الراضي أن الوزارة سعت إلى توفير البنايات الحديثة، وتزويدها بالتجهيزات اللازمة، مع تحيين النصوص القانونية، إضافة إلى الاهتمام بالوضعية المادية للقضاة والموظفين، مشيرا إلى أن المسؤولين الماليين، واعون بهذا الأمر.

وأكد وزير العدل أن الإصلاح لا يجب أن يكون ماديا فقط، وإنما ينبغي أن تتوفر الإرادة اللازمة لدى مؤطري هذا الإصلاح، أي المسؤولين القضائيين.

وقال الراضي، مخاطبا المسؤولين القضائيين بالرباط وسلا وتمارة، «يجب أن تكونوا، باعتباركم تمثلون الدائرة القضائية للعاصمة، قدوة ومثالا لجميع قضاة المملكة»، قبل أن يفتح المجال أمامهم لطرح وجهات نظرهم وآرائهم بخصوص إشكاليات وعوائق الإصلاح. كما عقد الوزير اجتماعات أخرى مع المحامين والموظفين والقضاة.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

توضيح من إدارة سجن القنيطرة

أوضحت إدارة السجن المركزي بمدينة القنيطرة، ردا على المقال المنشور في العدد 2729 بتاريخ 19 يناير الجاري، أن ما ورد في المقال حول طرد بعض السجناء من عملهم، ورفض المسؤولين عن إدارة السجن صرف التعويضات المقررة لهم، تضمن معطيات غير دقيقة.

وأشارت الإدارة إلى أنها تعتمد، بشأن تشغيل السجناء، معيار حسن السلوك والانضباط في العمل، كما تأخذ بعين الاعتبار حجم الاعتمادات المالية المرصودة لذلك، مؤكدة أنها قامت بتقليص عدد السجناء العاملين برسم سنة 2008 على ضوء المعيارين سالفي الذكر، بمن فيهم السجناء العاملون بالفرن، الذي تم الاستغناء عن استغلاله، بعد تعاقد الإدارة مع أحد المونين من أجل تزويد السجناء بمادة الخبز.

أما في ما يتعلق بصرف التعويضات المخصصة للسجناء والعاملين، فقد أكدت الإدارة أن الجميع توصل بمستحقاته، باستثناء فئة قليلة، ستصرف لها تعويضاتها فور توصل الإدارة بالاعتمادات الكافية. وبخصوص السجين الذي أصاب جسده بواسطة شفرة حلاقة، أكدت الإدارة أنه تلقى الإسعافات الضرورية، كما أن إصابته لم تكن بالخطورة التي تمت الإشارة إليها في المقال، مؤكدة أن حالته الصحية عادية. واعتبر التوضيح، أنه خلافا لما جاء في المقال، فإن السجين لم يعتد على نفسه احتجاجا على طرده من العمل بالمطبخ، لأنه لم يكن أصلا من بين السجناء العاملين به، وسبق له أن قام بالسلوك نفسه في مرات عديدة ولأسباب مختلفة.

م.ب (مكتب الرباط)

جرائم عبر العالم

إيرانيون يضربون عن الطعام احتجاجا على قرب إعدامهم

منظمات حقوقية تدعو أحمدي نجاد إلى الإفراج الفوري عنهم وإلغاء العقوبة من قوانين البلاد

يساور منظمة العفو الدولية القلق من وجود أكثر من 50 سجيناً، ينتمون إلى الأقلية الكردية في إيران، في حالة إضراب عن الطعام في السجن احتجاجاً على استمرار التعذيب والإعدامات وغيرها من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وعبرت المنظمة عن تزايد قلقها على سلامتهم. وقد دخل عدد من السجناء في إضراب عن الطعام منذ أشهر عديدة.

وتشير بعض المصادر إلى أن المحتجين يتكونون من 15 سجيناً بسنانداج، و33 في أورومیه، وثلاثة في سقيز، وأربعة في طهران. ومن بين المضربين عن الطعام ثلاثة من نشطاء حقوق المرأة، وجميعهم سجناء رأي، طالبت المنظمة ب«الإفراج عنهم فوراً دون قيد أو شرط»، إضافة إلى ثمانية سجناء آخرين، حُكم عليهم بالإعدام عقب «محاكمات جائرة».

ويدعو المضربون عن الطعام إلى وضع حد لاستخدام التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ضد السجناء، ووضع حد لعقوبة الإعدام. كما يدعون إلى تحسين أوضاع السجون وإجراء عمليات تفتيش مستقلة للسجون الإيرانية من جانب هيآت وطنية ودولية مختصة في حقوق الإنسان، والتراجع عن النفي الداخلي، الذي يعتمد لمعاقبة المعارضة، وإنهاء التمييز الرسمي ضد أبناء الأقلية الكردية، بمن فيهم السجناء.

وليس هناك ما يشير إلى أن السلطات الإيرانية ستستجيب إلى مطالب المضربين عن الطعام، رغم أن السجناء وصفوا إضرابهم بأنه «غير محدود الأجل». ولم يصدر عن السلطات أي رد فعل على المطالب أو المضربين أنفسهم. وتعكس مطالب السجناء المشاكل القائمة منذ زمن طويل في إيران، التي تؤثر على الأقلية الكردية.

وتواصل منظمة العفو الدولية الدعوة إلى وضع حد للتعذيب والإعدامات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، ومن ضمنها التمييز ضد الأكراد وأبناء الأقليات الإثنية والدينية الأخرى. كما تواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي، بمن فيهم نشطاء حقوق الإنسان، ووقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام، ومن ضمنها تلك الصادرة ضد المضربين عن الطعام أرسلان أوليائي وأنور حسينبناهي وحبيب لطيفي وفرهاد كمانغار وفرهاد وكيلي وعلي حيدريان.

وفي مقابلة خاصة، على شرف افتتاح جلسات «العالم يتعلم» والتي صادفت الذكرى السنوية 60 للإعلان العالمي لحقوق، قال كوشنير «في بداية الاحتفال السنوي للإعلان عن إلغاء عقوبة الإعدام، نذكر القائم بالشؤون الإيرانية أن إلغاء عقوبة الإعدام في إيران مطلب دولي».

وفي السياق ذاته، قامت وزارة الخارجية الفرنسية، التي تترأس حاليا الاتحاد الأوربي، باستدعاء القائم بالأعمال الإيراني، وعبرت عن قلق الاتحاد الأوربي من التمييز الديني والعرقي وإيذاء الناشطات الحقوقيات، والضغوط التي تمارس ضد نقابات العمال واتحادات الطلبة، إضافة إلى إعدام الأطفال.

وأعربت منظمة «العفو الدولية»، أخيرا، عن قلقها البالغ حيال ارتفاع عدد أحكام الإعدام التي تنفذها إيران. وأشار بيان أصدرته إلى أن السلطات الإيرانية نفذت حوالي 10 أحكام بالإعدام خلال يومين فقط.

ولفتت المنظمة الانتباه إلى تقارير أفادت أن المحكمة العليا صادقت على تنفيذ حوالي 100 حكم بالإعدام، كما أن مزيدا من الأحكام المماثلة تنتظر الموافقة النهائية. وبينما أوضحت منظمة «العفو الدولية» أن بعض المحكومين لم يدانوا بارتكاب جرائم قتل، اعتبرت أن «هذه التطورات تأتي مناقضة للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان»، وحثت السلطات الإيرانية على إعادة النظر في قضية أحكام الإعدام عموماً، انسجاماً مع دعوة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ونفذ القضاء الإيراني حكما جديدا بالإعدام في حق شاب إيراني كان ارتكب جريمة عندما كان قاصرا، وذلك رغم الدعوات الدولية إلى تجنب مثل هذه الإعدامات، بشكل يتناقض مع معاهدتين دوليتين حول حقوق الإنسان وقعتهما إيران.

وقتل رضا حجازي بطعنات سكين شابا آخر خلال مشادة في حديقة عامة قبل خمس سنوات، عندما كان في الخامسة عشرة. وذكرت صحيفة «اعتماد» أنه شنق في أصفهان.

وطلب محامي رضا حجازي مهلة قبل تنفيذ الحكم، في محاولة للتوصل إلى اتفاق مع عائلة الضحية لتجنب شنق الشاب. ووافقت سلطات السجن في مرحلة أولى على الطلب، إلا أنها عمدت بعد أربع ساعات، أي بعد مغادرة المحامي، إلى تنفيذ الحكم، حسب ما ذكرته الصحيفة.

وفي يونيو الماضي، طلبت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، لويز اربور، من طهران تعليق تنفيذ الإعدامات الصادرة في حق أربعة أشخاص كانوا قاصرين لدى حصول الجرائم التي اتهموا بها. إلا أن قاصرا إيرانيا (17 عاما) أدين بتهمة القتل، وأعدم شنقا.

ونفذت إيران، منذ بداية السنة، أحكاما بالإعدام في حق ثلاثة إيرانيين بسبب جرائم ارتكبوها قبل سن الثامنة عشرة. وقد انضمت إيران إلى المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية منذ 1976، ومعاهدة حقوق الطفل منذ 1994، وهي تتعهد بموجبهما بعدم تطبيق عقوبة الإعدام في حق القاصرين.

وسجلت زيادة كبيرة في عدد عمليات الإعدام في إيران منذ انتخاب الرئيس المحافظ المتشدد محمود أحمدي نجاد في 2005. وتهدف هذه السياسة، بحسب السلطات، إلى تحسين «أمن المجتمع».

وأشار تقرير أصدرته، أخيرا، جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، التي أسستها المحامية الإيرانية شيرين عبادي، حائزة جائزة نوبل للسلام في 2003، إلى إن تسعة قاصرين أعدموا خلال السنة الماضية.

عن موقع (أمنيستي)

حوادث

إيقاف متهم بالتهجير السري بآسفي

أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بآسفي، أمرا بإلقاء القبض على المدعو «محمد شكري» المهاجر بالديار الإيطالية، على خلفية اتهامه بتنظيم وتسهيل تهجير المغاربة إلى الخارج بطريقة سرية والنصب والمشاركة. كما صرح قاضي التحقيق، بعدم متابعة كل من «ن.ب» و«هـ.ب»، من أجل التهمة ذاتها، وحفظ المسطرة في حقهما. وتعود وقائع القضية، إلى اليوم الذي نشرت فيه جرائد وطنية منها «الصباح»، مقالات حول مواطنين تعرضوا للنصب، بعد تلقيهم وعودا بتهجيرهم سريا إلى الخارج، مقابل مبالغ مالية، سنة 2004، إلا أن المتهمين، من هذا التاريخ، تواروا عن الأنظار. وأكد أقرباء الضحايا، أثناء الاستماع إليهم، أن شخصا يسمى «م.ش» حل بأرض الوطن، واقترح على أبنائهم الهجرة إلى إيطاليا عبر ليبيا مقابل مبالغ مالية تسلمها منهم، غير أنهم، منذ تهجيرهم إلى ليبيا، انقطعت أخبارهم وأصبحوا في عداد المفقودين.

وعند الاستماع إلى «هـ.ب» تمهيديا، صرحت أن زوجها هاجر هو الآخر سريا إلى إيطاليا بمساعدة شخص يسمى «محمد شكري» ينشط في هذا المجال، وأنها بدورها لا تعرف مصير زوجها. كما أقرت أن يشتغل في تهجير الراغبين في ذلك إلى إيطاليا، حيث يقيم، وأن أبناء وأصهار الأشخاص المذكورين، سبق أن اتفقوا معه على تهجيرهم مقابل مبالغ مالية، مؤكدة أن لا علاقة لها بهذه العملية، لأنها، في تاريخ الاتفاق، كانت توجد بإيطاليا، وأنها علمت بالأمر عن طريق الهاتف. وعند استنطاق المتهمين ابتدائيا وتفصيليا، صرحت «هـ.ب» أن المسمى «محمد شكري» صهرها، وأن الاتفاق بشأن تهجير بعض أفراد أسرتها، كان خارج علمها، ولم تتوسط في العملية لفائدة أي كان. وصرحت المتهمة «ن.ب» أنها بتاريخ وقوع الأحداث كانت بإيطاليا، وقد تم إقحام اسمها في النازلة، لأنها لم تحضر أي اتفاق ولم تتدخل كوسيط بين الأطراف، وأنها تجهل مصير هؤلاء المسفرين. وعلل قاضي التحقيق قراره، في أن وقائع النازلة تتلخص في إقدام «محمد شكري» على تهجير مجموعة من الأشخاص إلى إيطاليا عبر الديار الليبية، فانقطعت أخبارهم بمجرد وصولهم إلى ليبيا.

وصرح أغلب ذوي الضحايا، لقاضي التحقيق، أن المتهمين لا علاقة لهما بالموضوع، باستثناء «محمد السعداني»، الذي أكد أن المتهمة «ن.ب» عرضت عليه تسفير ابنه إلى إيطاليا، في حين تسلم «محمد شكري» مبلغ 30 ألف درهم مقابل عملية التهجير. كما أكدت «هـ.ب» أن زوجها يعتبر من الأشخاص الذين تم تسفيرهم، وأن أخباره انقطعت مثل الآخرين، وأن شقيقتها «ن» كانت، بتاريخ الاتفاق، تلد في مستشفى بإيطاليا.

واستنادا إلى تصريحات جميع الأطراف، وبالإطلاع على وثائق الملف، خلص قاضي التحقيق، إلى أن الفاعل الأصلي في القضية هو المدعو «محمد شكري»، مما استدعى التصريح بعدم متابعة كل من «هـ.ب» و«ن.ب».

محمد العوال (آسفي)

موظف بتاونات يضرب عن الطعام احتجاجا على حرمانه من أجرته

يخوض رشيد العطاري، موظف بجماعة الخلالفة بإقليم تاونات، منذ الاثنين الماضي، إضرابا مفتوحا عن الطعام بمقر الجماعة المذكورة، احتجاجا على حرمانه من راتبه، منذ حوالي سنة، إذ يبيت داخل مقر الجماعة ملوحا بأشكال احتجاجية أكثر تصعيدا، في الوقت الذي تبنت جمعية حقوقية ملف المتضرر وراسلت عمالة الإقليم في الموضوع، بينما تحدثت بعض المصادر عن أن تمة مساومات لكفه عن الإضراب مقابل تسوية وضعيته.

ولم يتلق رشيد العطاري، متصرف مساعد في السلم العاشر بجماعة الخلالفة، أجرته منذ مارس من السنة الماضية لأسباب لم يهتد إليها، ما جعل وضعيته الأسرية على كف عفريت، بعد حرمانه من المورد المالي الوحيد له ولأسرته، ما جعله يدخل في هذا الشكل الاحتجاجي كخطوة إنذارية يمكن أن تعقبها أشكال احتجاجية أكثر تصعيدا بما في ذلك إحراق الذات في حال استمرار الوضع على ما هو عليه وعدم تسوية وضعية المالية. وزار وفد عن فرعي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بغفساي وتاونات، الأربعاء الماضي، الموظف المعتصم والمضرب عن الطعام بمقر الجماعة، بعد تبنيهما لملفه ومطالبه العادلة والمشروعة، إذ قام الفرعان بمراسلة عامل إقليم تاونات في الموضوع مطالبين تدخله لتسوية وضعيته المالية، ومن المنتظر أن يقوما بمراسلة وزارة الداخلية في هذا الشأن لمعرفة أسباب حرمانه من أجرته لحوالي سنة عانى خلالها عدة مشاكل.

حميد الأبيض (فاس)

إعلان إداري

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطر والبحث العلمي
رئاسة جامعة ابن طفيل
القنيطرة

البرنامج التوقعي للصفقات
برسم السنة المالية 2009

طبقا للمادة 87 من المرسوم رقم 388-06-2 الصادر في 16 من محرم 1428 (05 فبراير 2007) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها و مراقبتها فإن البرنامج التوقعي لجامعة ابن طفيل في مجال صفقات البناء والتجهيز برسم السنة المالية من فاتح يناير 2009 إلى غاية 31 دجنبر يتمثل كالآتي :

-1 البناء
موضوع الصفقة: عمليات التهيئة والصيانة وإصلاح المباني الإدارية والتوسيع
التاريخ المتوقع عن الإعلان عن طلبات العروض: خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2009
2 - التجهيز
موضوع الصفقة:
- اقتناء أدوات وأثاث وعتاد
- اقتناء عتاد التعليم والمختب
-اقتناء عتاد علمي
-اقتناء سيارات المنفعة
-اقتناء عتاد خاص
-اقتناء مؤلفات تقنية وتربوية
-اقتناء عتاد معلوماتي
التاريخ المتوقع عن الإعلان عن طلبات العروض: خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2009

2009 / ع أ / 50

إعلان

تجزئة البيضي ببرشيد
بقع مجهزة للبيع مع تسهيلات في الأداء
مساحتها من 100م إلى 200م
أثمنة جد مناسبة
على بعد 20 دقيقة من مدينة الدار البيضاء
الهاتف: 061233923
017515424
T0032